

ميديا لاين: مصر تنهار وتراجع الجيش عن التدخل في الاقتصاد صعب الحدوث

السبت 21 يناير 2023 02:23 م

في تقرير لوكالة "ذا ميديا لاين" الإخبارية، سلطت الصحفية "ديبي مونبلات" الضوء على تدهور الاقتصاد المصري المتزايد، مستعرضة آراء الخبراء الاقتصاديين ونيل كويليام، العضو المنتدب في مؤسسة "أزور ستراتيجي" الاستشارية، وأستاذة العلوم السياسية الدكتورة "نهى بكر".

وقالت في مستهل تقريرها: "فقد الجنيه المصري نصف قيمته منذ مارس الماضي؛ حيث وصل إلى مستوى منخفض جديد بلغ 32 جنيهاً للدولار بسبب تحول البنك المركزي المصري إلى نظام سعر صرف مرنٍ وقد يتسبب هذا في مزيد من الانخفاض في قيمة الجنيه المصري ويؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية للمصريين".

وافق صندوق النقد الدولي على قرض إنقاذ لمصر بقيمة 3 مليارات دولار في منتصف ديسمبر 2022. وجاء القرض مع مجموعة من الشروط التي تهدف إلى دفع الحكومة المصرية إلى وضع حزمة سياسات شاملة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، واستعادة الهوامش، وتمهيد الطريق لنمو شامل يقوده القطاع الخاص.

وأضاف التقرير: "وتتضمن شروط صندوق النقد الدولي اعتماد معدل صرف مرن بشكل دائمٍ وأوضح التقرير أن هذا يعني أن يتم تحديد سعر صرف العملة حسب العرض والطلب".

وقال "نيل كويليام" لـ "ذا ميديا لاين": "لن يكون من السهل تحقيق الشرط الآخر، وهو تراجع الجيش عن التدخل في الشؤون الاقتصادية، لأن الاستثمارات العسكرية قد زادت بسرعة كبيرة في مختلف قطاعات الاقتصاد، كما أن الجيش يوظف طاقمه الخاص في هذه القطاعات".

بينما زعمت نهى بكر أن الاقتصاد المصري قد وصل إلى هذه الحالة لأسباب خارجية لا يمكن السيطرة عليها مثل الوباء والحرب الروسية الأوكرانية.

وقالت لموقع "ذا ميديا لاين"، إن مصر لديها أجندة نمو واضحة لعام 2030 تتضمن إصلاحات مالية واقتصادية. وأضافت: "أرقام ما قبل كوفيد-19 وحرب أوكرانيا كانت تعكس النمو، وانخفاض معدل البطالة، وانتعاش قطاع السياحة، وزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج، والزيادة المتصاعدة في احتياطات العملات الأجنبية، وجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة".

وألمح التقرير إلى أن الحرب في أوكرانيا تسببت في ارتفاع أسعار القمح، ما أثر على أسعار الغذاء في أحد أكبر مستوردي الحبوب في العالم، بينما أثر الوباء بالفعل على قطاع السياحة وأدى إلى تباطؤ الاقتصاد.

ويعتقد "كويليام" أن هذه العوامل من أسباب التدهور الاقتصادي في البلاد، لكن البلاد وصلت إلى الوضع الحالي بسبب عدة سياسات للحكومة المصرية (الانقلابية).

ويرتبط التدهور الاقتصادي في البلاد بقرارات الاستثمار الحكومية خلال السنوات القليلة الماضية؛ حتى إن مصر لجأت إلى الاقتراض الخارجي لتمويل مشروعات البنية التحتية الضخمة مثل الطرق والجسور والعاصمة الجديدة والمدن الجديدة مثل القاهرة الجديدة ومدينتي العلمين والمنصورة الساحليتين.

ويرى "كويليام"، أن هيمنة الجيش على معظم قطاعات الاقتصاد منعت الاستثمار الأجنبي المباشر ومع تراجع الاحتياطات الأجنبية وارتفاع فواتير الاقتراض، وفي ظل عدم وجود عائدات واردة من النقد الأجنبي، تراجعت قيمة الجنيه المصري بشكل كبير.

وزعمت "بكر" أن ما يسمى بإصلاحات حكومة السيسي ستساعد في استقرار الوضع، لافتة إلى أنه "من المتوقع أن تلعب السيطرة على السوق السوداء وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدعم الخليجي دورًا في الوصول إلى استقرار العملة المحلية".